منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي

نيودلهي، الهند، 19–24 سبتمبر/أيلول 2022

تقرير اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد إلى الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي

مذكرة من الأمين

تتضمن هذه الوثيقة تقرير اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (لجنة التمويل) إلى الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي. وهي تصف العمل الذي اضطلعت به لجنة التمويل منذ اعتماد استراتيجية التمويل للفترة 2020–2025 في الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي، كما أنها تحتوي على مشروع قرار كي ينظر فيه الجهاز الرئاسي.

التوجيهات المطلوبة

إنّ الجهاز الرئاسي مدعو إلى الترحيب بتقرير لجنة التمويل وإلى اعتماد قرار من أجل تقديم توجيهات بشأن مواصلة تنفيذ استراتيجية التمويل.

يمكن الاطلاع على وثائق منظمة الأغذية والزراعة–المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على:
https://www.fao.org/plant-treaty/meetings/meetings-detail/en/c/1259571/

NI830/A

أولًا– مقدمة

معلومات أساسية

1- قرّر الجهاز الرئاسي في دورته الثامنة من خلال القرار 2019/3 اعتماد استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية للفترة ما بين عامي 2020 و2025، على النحو الوارد في الملحق 1 بالقرار 2019/3، سعيًا إلى تعزيز توفر وشفافية وكفاءة وفعالية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة الواردة في هذه المعاهدة.

2- من ضمن استراتيجية التمويل هذه، وضع الجهاز الرئاسي هدف تحصيل ما تتراوح قيمته بين 0.9 و1.1 مليار دولار أمريكي سنويًا على مدى فترة 10 سنوات، مع معلم بارز هو تحقيق 40 في المائة بحلول عام 2026 لدعم تنفيذ المعاهدة الدولية، وذلك من خلال مجموعة واسعة من المصادر والقنوات؛ كما قرر إرجاء تحديد هدف لصندوق تقاسم المنافع.

3- وقرر الجهاز الرئاسي أيضًا جعل اللجنة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد لجنة دائمة.

هيكل التقرير

4- يصف هذا التقرير بالتفصيل العمل الذي اضطلعت به اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (لجنة التمويل أو اللجنة) منذ الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي بالعلاقة مع تنفيذ استراتيجية التمويل للفترة 2020–2025.

5- ويتألف التقرير من ثلاثة أقسام، ويتضمن في ملحقه مشروع قرار يحتوي بدوره في مرفق مشروع استراتيجية مشاركة قطاع تجهيز الأغذية الذي أعدته لجنة التمويل لكي ينظر فيه الجهاز الرئاسي.

6- وتتوفر للجهاز الرئاسي وثائق المعلومات المتعلقة بهذا التقرير من خلال الوثيقة IT/GB-9/22/10/Inf.2، *صندوق تقاسم المنافع: تقرير الفترة 2020–2021* والوثيقة IT/GB-9/22/10/Inf.1، *تقرير عن تقييم دورة المشاريع الثالثة لصندوق تقاسم المنافع*.

لمحة عامة عن الترتيبات الإجرائية

7- منذ الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي، عقدت لجنة التمويل خمسة اجتماعات كانت كلها افتراضية جراء جائحة كوفيد–19. وخلال هذه الفترة، اضطلعت اللجنة أيضًا بجوانب أخرى من عملها عبر وسائل إلكترونية. وقد نُشرت وقائع الاجتماعات على الموقع الإلكتروني للمعاهدة.[1]

[1] وقائع الاجتماع الأول (24 يوليو/تموز 2020): https://www.fao.org/3/cb0995en/cb0995en.pdf
وقائع الاجتماع الثاني (17–19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://www.fao.org/3/cb2451en/cb2451en.pdf
وقائع الاجتماع الثالث (23–26 فبراير/شباط 2021): https://www.fao.org/3/cb4090en/cb4090en.pdf
وقائع الاجتماع الرابع (20–22 سبتمبر/أيلول 2021): https://www.fao.org/3/cb7281en/cb7281en.pdf
وقائع الاجتماع الخامس (15–17 فبراير/شباط 2022): http://www.fao.org/3/cb9206en/cb9206en.pdf

8- كانت هناك تغييرات عدة في ما يتعلق بالرئيسين المشاركين للجنة التمويل على مدار فترة السنتين. والرئيسان المشاركان الحاليان المنتخبان للعمل في اللجنة هما السيدة Katlyn Scholl (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد Eric Bentsil Quaye (غانا)، بينما عملت السيدة Puji Lestari (إندونيسيا) رئيسة مشاركة مؤقتة للاجتماع الرابع للجنة.

9- ووفقًا للقرار 2019/3، تتألف لجنة التمويل مما يصل إلى ثلاثة ممثلين من كل إقليم. غير أن اللجنة لاحظت بقلق غياب بعض الأقاليم عن اجتماعات اللجنة أو انخفاض مشاركتها في هذه الاجتماعات وناقشت أهمية أن تنظر المجموعات الإقليمية في خبرة ومدى توفر من ترشحهم لعضوية اللجنة.

10- وشاركت مجموعة واسعة من المراقبين، بمن فيهم مراقبون نشطون، في اجتماعات لجنة التمويل على أساس الخبرة والملائمة. وترد القوائم الكاملة للمشاركين في مرافق وقائع اجتماعات لجنة التمويل.[1]

النقاط البارزة في تقدم عمل لجنة التمويل

11- أُحرز تقدم كبير في تنفيذ استراتيجية التمويل الجديدة للمعاهدة، مع أن عمل لجنة التمويل جرى بأكمله في سياق جائحة كوفيد-19. وترد أدناه بعض النقاط البارزة في أعمال اللجنة ويرد مزيد من التفصيل في القسم الثاني:

(1) **وضع وتنفيذ الخطة التشغيلية لاستراتيجية التمويل** للمضي قدمًا بعمل اللجنة المتعلق بتعبئة الموارد، وعمليات صندوق تقاسم المنافع والرصد والاستعراض والتعلّم للفترة 2020-2025؛

(2) وضع **مشروع استراتيجية لإشراك قطاع تجهيز الأغذية** لكي ينظر فيه الجهاز الرئاسي، مع مدخلات من منظمة الأغذية والزراعة وخبراء خارجيين وغيرهم من أصحاب المصلحة؛

(3) **وضع خطة لإشراك قطاع تجهيز الأغذية** لتنفيذ ورصد واستعراض استراتيجية مشاركة قطاع تجهيز الأغذية؛

(4) وضع وتنفيذ **إطار الرصد والتقييم والتعلّم لصندوق تقاسم المنافع**، بما في ذلك إرشاد تصميم الدورة الخامسة لبرنامج صندوق تقاسم المنافع؛

(5) **وضع الصياغة النهائية للدورة الخامسة لبرنامج صندوق تقاسم المنافع وإطلاقها** ويتوفر لتنفيذ هذه الدورة مبلغ لا يقل عن 9.3 ملايين دولار أمريكي؛

(6) **تقديم توجيهات بشأن الدورة الرابعة لصندوق تقاسم المنافع** استنادًا إلى تحليل أثر كوفيد-19؛

(7) **وضع الصياغة النهائية للتقييم المستقل للدورة الثالثة لصندوق تقاسم المنافع** بمدخلات من لجنة التمويل من خلال ندوة خاصة عبر الإنترنت؛

(8) **مشاركة خبراء خارجيين ومراقبين نشطين بانتظام** في إثراء أعمال لجنة التمويل، بما في ذلك من الاتحاد الأوروبي، والصندوق العالمي لتنوع المحاصيل، وقطاع بحوث وتحليل الأعمال التجارية الزراعية، وشعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص في منظمة الأغذية والزراعة، ووحدة مرفق البيئة العالمي في منظمة الأغذية والزراعة، بالإضافة إلى مساهمة الأمين في ما يتعلق بلجنة الامتثال بغية تنسيق وتبسيط وضع التقارير في المستقبل.

ثانيًا– تنفيذ استراتيجية التمويل

12- رحّب الجهاز الرئاسي في دورته الثامنة بالنهج البرامجي الديناميكي والتآزري الذي تبنته استراتيجية التمويل والذي من شأنه أن:

(1) يحسّن فرص التمويل لتنفيذ المعاهدة الدولية من خلال تقديم الحجج لصانعي القرار الوطنيين والوكالات الإنمائية الوطنية عن أهمية الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وأوجه الترابط مع قضايا التنمية الأخرى؛

(2) ويمتّن الروابط بين مختلف مصادر التمويل والشركاء ذوي الصلة بالمعاهدة الدولية، وذلك بمواصلة التخطيط التعاوني وفرص الإنفاق المشترك وتحديد القنوات المناسبة لإقامة هذه الروابط؛

(3) ويقدّم عملية لرصد وتقييم مراحل التنفيذ السابقة والاستفادة من الدروس والخبرات والمعلومات المكتسبة منها، ولهيكلة فرص التمويل الجديدة وتحديد الثغرات فيها وسدّها، بما في ذلك عبر مشاركة أصحاب المصلحة في المعاهدة.

13- وللمضي قدمًا في تنفيذ استراتيجية التمويل الجديدة، وضعت لجنة التمويل ونفذت خطة تشغيلية لاستراتيجية التمويل للفترة 2020–2025 (الخطة التشغيلية)، على النحو المتوخى في الفقرة 44 من استراتيجية التمويل للفترة 2020–2025، وهذه الخطة متوفرة في المرفق 2 بوقائع الاجتماع الخامس للجنة التمويل.

14- والخطة التشغيلية هي خطة متعددة السنوات تهدف إلى توجيه لجنة التمويل من أجل تنفيذ استراتيجية التمويل خلال الفترة 2020–2025، وتشمل الطلبات المقدمة من الجهاز الرئاسي من خلال القرار 2019/3 وملحقاته. وهي مصممة لكي تستعرضها اللجنة وتحدّثها بانتظام.

15- وتحدد الخطة التشغيلية المجالات الثلاثة التالية لتركيز الجهود عليها، وتحدد في إطارها معالم للتنفيذ ومخرجات رئيسية وجداول زمنية:

(1) مجال التركيز 1: تعبئة الموارد

(2) مجال التركيز 2: عمليات صندوق تقاسم المنافع

(3) مجال التركيز 3: الرصد والاستعراض

16- وتفصّل الأقسام الفرعية التالية من هذا التقرير العمل الذي قامت به لجنة التمويل منذ الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي لتنفيذ استراتيجية التمويل الجديدة للمعاهدة في إطار مجالات التركيز المواضيعية الثلاثة للخطة التشغيلية لاستراتيجية التمويل.

ألف– تعبئة الموارد

17- استعرضت لجنة التمويل الطلبات المقدمة من الجهاز الرئاسي من خلال القرار 2019/3 وملحقاته المتعلقة بتعبئة الموارد وحددت سبعة مسارات عمل رئيسية تندرج هذه الطلبات ضمنها، على النحو التالي:

(1) الميزانيات والأولويات الوطنية

(2) البرامج الثنائية

(3) الآليات المتعددة الأطراف

(4) استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية

(5) التمويل المبتكر

(6) توفير معايير على النحو المطلوب في المادة 13–4 من المعاهدة[2]

(7) الإبراز والتوعية والتواصل.

18- وقد وضعت اللجنة معالم تنفيذ ومخرجات رئيسية لكل مسار من مسارات العمل المذكورة أعلاه للفترة 2020–2025، على النحو المفصّل في الخطة التشغيلية.

19- في إطار المجال المواضيعي "رابعًا"، *استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية*، أعدّت اللجنة مشروع استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية ووضعته بصيغته النهائية لكي ينظر الجهاز الرئاسي فيه ويقرّه، على النحو الوارد في المرفق بمشروع القرار.

20- ويستجيب ذلك لطلب الجهاز الرئاسي بأن تضع لجنة التمويل استراتيجية لتعبئة الموارد المالية من قطاعات تجهيز الأغذية، على النحو الذي تقتضيه المادة 13–6 من المعاهدة.

21- ولدى وضع استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية، أخذت بالحسبان التجارب السابقة في التعامل مع القطاع الخاص لتنفيذ المعاهدة، فضلًا عن التوصيات الناشئة عن التقييم المستقل لعام 2019 لاستراتيجية المنظمة للشراكة مع القطاع الخاص لعام 2013، على النحو الموثّق في استراتيجية المنظمة الجديدة لإشراك القطاع الخاص،[3] بالإضافة إلى مدخلات من خبراء خارجيين، بما في ذلك من قطاع الأعمال الزراعية، ومن الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل.

22- ووضعت اللجنة "*خطة التنفيذ والرصد والاستعراض: استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية (مرحلة البدء)*" ووضعتها بصيغتها النهائية على النحو الوارد في المرفق 1 بوقائع الاجتماع الخامس للجنة التمويل. وقد صُممت الخطة لتكون وثيقة حية وهي تحدد نهجًا متكررًا أو "تدرجيًا" يسمح بتطوير واختبار وصقل المفاهيم والنُهج والأدوات للاسترشاد بها في مجموعة هادفة وفعّالة من الإجراءات لتحقيق إشراك قطاع تجهيز الأغذية في المعاهدة، حسبما هو ملائم ووفق الاقتضاء.

23- وتلقت اللجنة إحاطات بشأن العمل التحضيري الذي قامت به المنظمة للتجديد الثامن لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية وقدمت مدخلات بشأنه. ولدى قيامها بذلك، رحبت اللجنة بالمشاركة المستمرة لأمانة

---

[2] في مباحثاتها حول مسار العمل "4"، *توفير المعايير على النحو الذي تتطلبه المادة 13–4 من المعاهدة*، بحثت لجنة التمويل في تباين طفيف في اللغة بين المادة 13–4، التي تنص على أن الجهاز الرئاسي ينبغي أن ينظر في "سياسات ومعايير" ذات صلة لتقديم مساعدات محددة وتلك الواردة في الفقرة 29 ك من القرار 2019/3، التي تشير إلى وضع" معايير سياساتية" ذات صلة لتقديم مساعدات محددة. ورأت اللجنة أن المسألة يمكن حلها بتحديث الإشارة الواردة في الفقرة 29 ك من القرار 2019/3، حسب الاقتضاء، لتعكس الصياغة الدقيقة للمادة 13–4 من المعاهدة.

[3] استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لإشراك القطاع الخاص 2021–2025: https://www.fao.org/3/cb3352ar/cb3352ar.pdf

المعاهدة ووحدات منظمة الأغذية والزراعة ذات الصلة في تطوير مجالات عمل المنظمة ذات الأولوية المتعلقة بهذا التجديد الثامن. كما رحبت اللجنة أيضًا بالمبادرات المقترحة من المنظمة لمواصلة إبراز صورة المعاهدة من خلال العمل مع وكالات مرفق البيئة العالمي الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فضلًا عن الفرص المتاحة لبناء القدرات والطلب والإجراءات في البلدان المتلقية لتصميم المشاريع المبتكرة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والحصول عليها.

24- وتلقت اللجنة أيضًا إحاطات وقدمت المشورة بشأن عدة مبادرات مشتركة لتعبئة الموارد بين أمانة المعاهدة والصندوق العالمي لتنوع المحاصيل، وشمل ذلك: مقترح إطلاق سندات الأمن الغذائي، وإنشاء احتياطي الطوارئ لبنوك الجينات، ودعم الاستراتيجيات العالمية لصون المحاصيل، وبرنامج التنوع البيولوجي للفرص وسبل العيش والتنمية BOLD وهو مبادرة عالمية جديدة لدعم بنوك الجينات الوطنية، والعديد من أنشطة التواصل والتوعية المشتركة.

25- وتتوخى الخطة التشغيلية المضي قدمًا بعدد من الأنشطة الأخرى في فترة السنتين 2022–2023، في إطار مسار العمل الخاص بتعبئة الموارد. ويشمل ذلك تفعيل استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية، والقيام بأنشطة لترويج المزيد من إدماج المعاهدة في البرامج الثنائية والآليات والصناديق والهيئات الدولية، وتنفيذ مبادرات إعلام وتوعية ومبادرات تواصل مع الجهات المانحة.

باء– عمليات تقاسم المنافع

26- فوّض الجهاز الرئاسي، من خلال اعتماد استراتيجية التمويل المحدّثة، السلطة عن عمليات صندوق تقاسم المنافع خلال فترة السنتين إلى لجنة التمويل.[4]

27- وبناءً على طلب الجهاز الرئاسي يرد تقرير عن صندوق تقاسم المنافع في الوثيقة IT/GB-9/22/10/Inf.2، *صندوق تقاسم المنافع: تقرير 2020–2021*. ويقدم هذا التقرير تفاصيل عن عمليات صندوق تقاسم المنافع للفترة 2020–2021.

28- واستعرضت لجنة التمويل الطلبات التي قدمها الجهاز الرئاسي من خلال القرار 2019/3 وملحقاته المتعلقة بصندوق تقاسم المنافع، وأخذت علمًا بأنها تشمل الأنشطة المتعلقة بدورات صندوق تقاسم المنافع المفردة بالإضافة إلى برنامج وعمليات الصندوق الأوسع نطاقًا للفترة 2020–2025. وقد وضعت اللجنة معالم للتنفيذ ومخرجات رئيسية لدورات مشاريع صندوق تقاسم المنافع المفردة 3–6، وبرنامج وعمليات صندوق تقاسم المنافع الإجمالية للفترة 2020–2025، على النحو المفصّل في الخطة التشغيلية.

29- وأعدّت اللجنة إطار الرصد والتقييم والتعلّم لصندوق تقاسم المنافع ووضعت صيغته النهائية على أساس المتطلبات المنصوص عليها في دليل العمليات لصندوق تقاسم المنافع.[4] ويشمل ذلك ربط النواتج بالمخرجات في إطار السرد ونظرية التغيير لصندوق تقاسم المنافع مع أهداف ومؤشرات واضحة موضوعة لتمكين رصد وتقييم المشاريع والبرامج. وترد الوثيقة في المرفق 3 بوقائع الاجتماع الرابع للجنة التمويل، وهي تحتوي على عدد من الابتكارات، بما في ذلك:

[4] الفقرة 31 من القرار 2019/3، الملحق 2: دليل العمليات: صندوق تقاسم المنافع؛ متاح على: https://www.fao.org/3/na359ar/na359ar.pdf

(1) تمكين التعلّم ضمن المشاريع والبرامج وفي ما بينها والبيئة الخارجية؛

(2) نهج متكامل للرصد والتقييم ووضع التقارير؛

(3) ربط إدارة التواصل والتعلّم والمعارف بنظام وضع التقارير في صندوق تقاسم المنافع؛

(4) القيام بالمزيد من التوعية وإبراز مكانة الصندوق وربطهما بإدارة المعارف؛

(5) وتعزيز التقييم المستقل ليشمل استعراض النهج البرامجي لصندوق تقاسم المنافع بالإضافة إلى دورات المشاريع المفردة.

30- وأطلقت اللجنة عملية واسعة النطاق لتطوير الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع ووضعها بصيغتها النهائية وإطلاقها، آخذة بالحسبان النهج البرامجي لاستراتيجية التمويل الجديدة؛ ودليل العمليات لصندوق تقاسم المنافع الذي يحدد الأساس لدورات تمويل البرامج للفترة 2020-2025، بما في ذلك الطرق الجديدة لتخصيص الأموال، وإطار الرصد والتقييم والتعلّم الذي وُضعت صيغته النهائية حديثًا ويتضمن الدروس المستفادة من دورات المشاريع السابقة، بما في ذلك تلك الناشئة عن التقييم المستقل للدورة الثالثة لصندوق تقاسم المنافع. كما عُقدت إحاطات افتراضية للمجموعات الإقليمية لمساعدة اللجنة على وضع الصيغة النهائية للدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع. ويتوفر ما يقرب من 9.3 ملايين دولار أمريكي لهذه الدورة بدءًا من فبراير/شباط 2022. وقد أعدت الأمانة بتوجيه من اللجنة النداء لتقديم مقترحات للدورة. ودعا المكتب في ما بعد فريق الخبراء المستقل للانعقاد مجددًا لإجراء استعراض لمقترحات المشاريع وأطلقت اللجنة الدورة الخامسة في 22 مايو/حزيران 2022.

31- وعقب اختتام المرحلة الأولى من التقييم المستقل للدورة الثالثة لصندوق تقاسم المنافع، أحيطت اللجنة علمًا بنواتجها عبر ندوة خاصة على الإنترنت، تضمنت عرضًا للنتائج قدمه فريق التقييم المستقل. ويُقدم التقرير الكامل إلى الجهاز الرئاسي من خلال الوثيقة IT/GB-9/22/10/Inf.1، *تقرير عن تقييم دورة المشاريع الثالثة لصندوق تقاسم المنافع*، ليأخذ به علمًا.

32- وسينصب تركيز أنشطة عمليات صندوق تقاسم المنافع في فترة السنتين 2022-2023 إلى حد كبير على إطلاق وتنفيذ الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع وبعض من سماته الجديدة، لا سيما تلك المتعلقة بالمعرفة والتعلّم.

جيم- الرصد والتعلّم والاستعراض

33- تمّن من خلال الخطة التشغيلية، تحديد دورة رصد وتعلّم واستعراض للفترة الاستراتيجية 2020-2025 لتمكين الرصد والاستعراض المنتظمين لتنفيذ استراتيجية التمويل، على النحو الذي طلبه الجهاز الرئاسي من خلال القرار 2019/3 وملحقاته.

34- وتحدد الخطة التشغيلية معالم تنفيذ ونواتج رئيسية لكل فترة سنتين خلال الفترة 2020-2025، على النحو الموجز أدناه:

(1) في ما يتعلق **بالرصد**، تشمل الخطة تطوير واستخدام أدوات للرصد المستمر لتنفيذ استراتيجية التمويل، بما في ذلك إطار الرصد والتقييم والتعلّم لصندوق تقاسم المنافع، ومواصلة تطوير مصفوفة أدوات

التمويل، ومنهجية لقياس تقاسم المنافع غير النقدية. ومنذ الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي، وضعت لجنة التمويل الصيغة النهائية لإطار الرصد والتقييم والتعلّم لصندوق تقاسم المنافع ونقّذته، وهي تمضي قدمًا في تطوير الأدوات المتبقية في فترة السنتين الحالية 2022–2023.

(2) في ما يتعلق **بالاستعراض والتعلّم**، تشمل الخطة عمليات استعراض وتحديث منتظمة للخطة التشغيلية واستراتيجية التمويل. وتشمل أيضًا عمليات استعراض دورية لهدف استراتيجية التمويل وهدف صندوق تقاسم المنافع والتدفقات المالية إلى تنفيذ المعاهدة. ومن المتوخى أيضًا إجراء استعراض كل خمس سنوات لاستراتيجية التمويل الشاملة ولبرنامج وعمليات صندوق تقاسم المنافع. ومنذ الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي، قامت لجنة التمويل بانتظام باستعراض وتحديث خطتها التشغيلية، ويتوقع إجراء المزيد من عمليات الاستعراض في فترة السنتين 2022–2023.

(3) وفي ما يتعلق **بوضع التقارير**، تتضمن الخطة تقديم تقارير كل سنتين من لجنة التمويل إلى الجهاز الرئاسي، على غرار هذا التقرير المقدّم إلى الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي. ومن المتوقع أيضًا تقديم تقارير كل سنتين من الأطراف المتعاقدة وغيرها بشأن تنفيذ استراتيجية التمويل ابتداءً من فترة السنتين 2022–2023. ويتوقع أن يُقدّم إلى الجهاز الرئاسي ليستعرضه في دورته الثانية عشر تقرير يغطي خمس سنوات عن تنفيذ استراتيجية التمويل ويعرض استراتيجية تمويل جديدة لفترة ما بعد عام 2025.

35- ويشمل تركيز العمل في فترة السنتين 2022–2023 للرصد والاستعراض والتعلّم تطوير واستخدام أدوات الرصد، فضلًا عن استعراضات تنفيذ استراتيجية التمويل وأهدافها والتدفقات المالية إلى مجالات تنفيذ المعاهدة.

الملحق

مشروع قرار **/2022

إن الجهاز الرئاسي،

إذ يستذكر المواد 13-2 و13-3 و18 (لا سيما 18-4) و19-3 (و) من المعاهدة الدولية؛

*و**إذ يستذكر*** القرار 2019/3 الذي اعتُمدت من خلاله استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية للفترة 2020 إلى 2025، من أجل تعزيز توفر وشفافية وكفاءة وفعالية تأمين الموارد المالية لتنفيذ الأنشطة الواردة في هذه المعاهدة، والذي قُرر من خلاله جعل اللجنة لجنة دائمة؛

1- ***يرحّب*** بتقرير اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (لجنة التمويل أو اللجنة) وبالتقدّم المحرز في تنفيذ استراتيجية التمويل منذ اعتمادها.

الجزء الأول: استراتيجية التمويل

2- ***يشير*** إلى أن السنوات الثلاث الأولى من استراتيجية التمويل للفترة 2020-2025 نُفّذت في الغالب خلال جائحة كوفيد-19، التي أثرت وستظل تؤثر تأثيرًا كبيرًا على السياسات العالمية والبيئة المالية والتشغيلية، و***يطلب*** إلى اللجنة أن تنظر في الآثار والتحديات والفرص الناجمة عن ذلك لتمضي قدمًا بعملها في مجال التنفيذ وتقدم توصيات لتحديث استراتيجية التمويل.

3- ***ويطلب*** إلى لجنة التمويل أن تواصل القيام بدور ريادي في المضي قدمًا في تنفيذ ورصد استراتيجية التمويل سعيًا إلى تقديم التوجيه الاستراتيجي اللازم، وكذلك الإشراف التشغيلي على العمليات والأنشطة ذات الصلة باستراتيجية التمويل؛

4- ***ويطلب*** إلى منظمة الأغذية والزراعة إعطاء أولوية لتنفيذ البرامج والمشاريع الداعمة لتنفيذ المعاهدة، ودعم الترابط بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ، لا سيما من خلال انخراطها مع مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، حسب الاقتضاء، كما من خلال الإسهام بنشاط في عمل اللجنة؛

5- ***ويذكّر*** بأنّ الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل عنصر أساسي من عناصر استراتيجية التمويل **ويشكره** على الجهود الحثيثة التي بذلها للعمل مع اللجنة كمراقب نشط، من خلال إسداء المشورة لعمل اللجنة والتعاون مع أمانة المعاهدة على عدد من المبادرات المشتركة لتعبئة الموارد والتواصل؛

6- ***ويشير*** بقلق إلى غياب بعض الأقاليم عن اجتماعات لجنة التمويل أو انخفاض مشاركتها في هذه الاجتماعات، ***ويحثّ*** المجموعات الإقليمية والأطراف المتعاقدة على النظر في خبرة ومدى توفر من يُرشحون لعضوية اللجنة.

7- ***ويشير*** إلى الافتقار إلى الاتساق في اللغة بين الفقرة 29 (ك) من استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية للفترة 2020-2025، على نحو ما ترد في *الملحق 1* بالقرار 2019/3، الذي يشير إلى وضع " معايير سياساتية" ذات صلة بتقديم مساعدات محددة والمادة 13-4 من المعاهدة، التي تنص على أنه ينبغي على الجهاز الرئاسي أن ينظر في "سياسات ومعايير" لتقديم مساعدات محددة ***ويوافق على تعديل*** نص الفقرة المذكورة بحيث تصبح "سياسات ومعايير" وذلك ليعكس النص اللغة الدقيقة للمعاهدة.

8- ***ويقرر*** أن تدرج في الميزانية الإدارية الأساسية كما قد يعتمدها الجهاز الرئاسي تكاليف الاجتماعات والأعمال التحضيرية للجنة التمويل إلى حدّ [X دولار أمريكي]، على أن تُستكمل بأي مساهمات متاحة لهذا الغرض، ويطلب إلى الأمين إدراج هذه التكاليف في الميزانية الإدارية الأساسية المعروضة على الجهاز الرئاسي للموافقة عليها في دوراته العادية؛

9- ***ويدعو*** الجهات المانحة التي يمكنها القيام بذلك إلى دعم عمل اللجنة، ولا سيما مشاركة البلدان النامية.

الجزء الثاني: تعبئة الموارد

10- ***يشجّع*** الأطراف المتعاقدة على تعبئة الموارد من مصادر مختلفة وصولًا إلى تحقيق أهداف استراتيجية التمويل؛

11- ***ويشكر*** لجنة التمويل على وضعها استراتيجية لحشد الأموال من قطاعات تجهيز الأغذية، بناء على طلب الجهاز الرئاسي وكما تدعو إليه المادة 13-6 من المعاهدة.

12- ***ويوافق*** *على* استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية، على النحو الوارد في *المرفق* بهذا القرار، ***ويطلب*** إلى اللجنة تنفيذ هذه الاستراتيجية وتقديم تحديثات منتظمة إلى الجهاز الرئاسي بشأن تنفيذها؛

13- ***ويشكر*** ألمانيا وإيطاليا وآيرلندا والنرويج والسويد وسويسرا على مساهماتها المالية خلال الفترة 2020-2022 لأغراض المعاهدة الدولية المتفق عليها وموارد أخرى خاضعة لرقابة الجهاز الرئاسي المباشرة، و***يشجّع*** الأطراف المتعاقدة والجهات المانحة الأخرى على تقديم مساهمات مالية أيضًا إلى الصندوق لمواصلة دعم تنفيذ المعاهدة الدولية؛

14- ***ويرحّب*** بالمساهمات المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي وإيطاليا وهولندا والنرويج وسويسرا دعمًا للدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع؛

15- ***وينوه*** برابطة المهنيين الفرنسيين للبذور والنباتات و***يشكرها*** على المساهمات السخية في فترة السنتين 2020-2021 بمبلغ 000 175 يورو سنويًا لصندوق تقاسم المنافع التابع للمعاهدة الدولية للنباتات، و***يناشد*** أصحاب المصلحة

الآخرين والجهات الفاعلة ذات الصلة في القطاع الخاص، وخاصة قطاعات البذور وتجهيز الأغذية، إلى النظر في تقديم مساهمات طوعية على أساس متعدد السنوات؛

16- ***ويرحّب*** بالمدفوعات الإضافية للدخل الإلزامي القائم على الاستخدام من النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها إلى صندوق تقاسم المنافع؛ و***يشدّد*** على الحاجة الماسة إلى ضمان تدفق معزز ويمكن التنبؤ به للموارد إلى الصندوق؛

17- ***ويدعو*** القطاع الخاص والجهات الأخرى إلى تقديم أو مواصلة تقديم المساهمات المالية وزيادتها لتحقيق أهداف استراتيجية التمويل؛

18- ***ويستذكر*** أن النص المتعلق بالنطاق المستهدف لصندوق تقاسم المنافع لا يزال بين قوسين معقوفين في الفقرة 36 من استراتيجية التمويل للفترة 2020-2025، و***يشير*** إلى ضرورة حل هذه المسألة؛

19- ***ويؤكّد*** أهمية مواصلة العمل على تعبئة الموارد والتواصل والترويج وعلى إبراز الهوية المميزة للمعاهدة الدولية وحضورها في وسائل الإعلام لتعزيز تمويل صندوق تقاسم المنافع وإبرازه، ولا سيما الصندوق المخصص للأغراض المتفق عليها، ولاستراتيجية التمويل.

الجزء الثالث: عمليات صندوق تقاسم المنافع

20- ***يرحّب*** بإطلاق الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع و***يشكر*** الجهات المانحة التي ساهمت فيها؛

21- ***ويشكر*** لجنة التمويل على تقديم التوجيه لعمليات صندوق تقاسم المنافع خلال فترة السنتين، وخاصة على عملها على تصميم وإطلاق الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع، التي تسهم في تحقيق النهج البرامجي للصندوق، على النحو الذي اعتمده الجهاز الرئاسي؛

22- ***ويرحّب*** بوضع الصيغة النهائية لإطار الرصد والتقييم والتعلّم لصندوق تقاسم المنافع كجزء لا يتجزأ من عملية رصد استراتيجية التمويل العامة كما هو موضح في القسم الخامس من استراتيجية التمويل التي تربط النواتج والمخرجات في إطار السرد ونظرية التغيير لصندوق تقاسم المنافع مع أهداف ومؤشرات واضحة تم وضعها لتمكين رصد المشاريع والبرامج وتقييمها؛

23- ***ويرحّب*** بتقرير التقييم المستقل لدورة المشاريع الثالثة وفقًا لدليل عمليات الصندوق، و***يشير*** إلى أن لجنة التمويل قد انتفعت في تصميم الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع من التوصيات والدروس المستفادة من هذا التقييم؛

24- ***ويشدّد*** على أهمية الإعلام عن نتائج المشاريع الجارية في إطار دورة المشاريع الرابعة والنتائج المتوقعة من دورة المشاريع الخامسة في إطار استراتيجية الإعلام الأوسع نطاقًا للمعاهدة الدولية؛ وفي هذا الصدد ***يشجّع*** الأمانة على

مواصلة عقد إحاطات إقليمية لتزويد الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة بأحدث المعلومات عن التقدم المحرز وعن التطورات ذات الصلة، وكذلك لتلقي التعقيبات.

الجزء الرابع: الرصد والتعلّم والاستعراض

25- ***يدعو*** الأطراف المتعاقدة والآليات والصناديق والهيئات الدولية ومجموعات أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى إلى تقديم معلومات إلى الأمين لمساعدة لجنة التمويل على إجراء عمليات استعراض منتظمة لاستراتيجية التمويل، و***يطلب*** إلى لجنة التمويل مواصلة العمل بالتعاون مع لجنة الامتثال للاتفاق على أفضل السبل لإدماج المعلومات ضمن الأساليب القائمة لوضع التقارير ورفعها.

26- ***ويدعو*** الأطراف المتعاقدة إلى تزويد الأمانة بالمعلومات عن نتائج المزيد من إدماج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الميزانيات والأولويات الوطنية لتطوير أدوات استراتيجية يمكن أن تستخدمها جهات الاتصال الوطنية وغيرها من الجهات لحشد موارد جديدة؛

27- ***ويدعو*** الآليات والصناديق والهيئات الدولية المعنية ومجموعات أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى إلى تقديم معلومات إلى الأمانة تمكّن لجنة التمويل من القيام على نحو أفضل بحشد التمويل من المصادر جميعًا لتنفيذ المعاهدة وتحقيق تقاسم المنافع غير النقدية.

*مرفق بمشروع القرار **/2022*

مشروع استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية

تمهيد

المعلومات الأساسية والسياق

1- تسهم الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إسهامًا جوهريًا في زيادة وصون الأمن الغذائي والتغذية وتحسين سبل العيش والاقتصادات الريفية ودعم الحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ.

2- ويستفيد قطاع تجهيز الأغذية من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، كما تقر به المادة 13-6 للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة). وتنص المادة 13-6 على أن *تدرس الأطراف المتعاقدة أشكالاً استراتيجية لمساهمات التقاسم الطوعي للمنافع تقوم بموجبها صناعات تجهيز الأغذية التي تنتفع من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بالمساهمة في النظام المتعدد الأطراف.*

3- وتشكّل هذه المادة، إلى جانب الطلب الذي قدمه الجهاز الرئاسي للمعاهدة من خلال الفقرة 29 (ح) من الملحق بالقرار 2019/3 الذي يدعو لجنة التمويل إلى وضع استراتيجية لتعبئة الموارد المالية من صناعات تجهيز الأغذية على النحو الذي تدعو إليه المادة 13-6 من المعاهدة، التفويض لوضع استراتيجية مشاركة قطاع تجهيز الأغذية هذه (استراتيجية الإشراك). وقد أخذت اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (لجنة التمويل) في الحسبان أيضًا، لدى وضع هذه الاستراتيجية، كون المادة 13 من المعاهدة تقرّ بآليات مختلفة لتقاسم المنافع، وهي: تبادل المعلومات، والحصول على التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، وتقاسم المنافع النقدية وغيرها من فوائد التسويق التجاري.

4- وجرى وضع استراتيجية الإشراك في سياق استراتيجية التمويل الجديدة للمعاهدة للفترة 2020-2025. وقد اعتمد الجهاز الرئاسي استراتيجية التمويل في دورته الثامنة وهو يسعى جاهدًا لضمان تعبئة موارد كافية من خلال مجموعة من القنوات لتنفيذ المعاهدة، بما في ذلك من قطاع تجهيز الأغذية.

5- وستنفّذ استراتيجية الإشراك في سياق أطر السياسات العالمية الملائمة مثل أهداف التنمية المستدامة لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وتُسند أهداف التنمية المستدامة دورًا قويًا للقطاع الخاص في التنمية العالمية، وقد بيّن التحليل أن من الممارسات الشائعة للشركات في قطاع تجهيز الأغذية أن تقيّم أنشطتها مقابل هذه الأهداف. وتشجع المسودة الأولى للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020[5] على تعبئة الموارد لتنفيذ الإطار من المصادر جميعًا، بما في ذلك من خلال الاستفادة من التمويل الخاص.

6- وكما جاء في استراتيجية تمويل المعاهدة، يساهم حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام على نحو مباشر وغير مباشر في تنفيذ عدد من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه الأهداف 1 (القضاء على الفقر)، و2 (القضاء على الجوع)، و12 (الإنتاج والاستهلاك المسؤولان)، و13 (العمل المناخي)، و15 (الحياة على

[5] https://www.cbd.int/doc/c/d605/21e2/2110159110d84290e1afca98/wg2020-03-03-en.pdf

الأرض)، و17 (الشراكات لتحقيق الأهداف). وهناك فرصة واضحة للمشاركة مع قطاع تجهيز الأغذية لبلورة شراكات استراتيجية لتنفيذ المعاهدة من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7- وتحدد استراتيجية الإشراك ما يلي: الرؤية والهدف بالنسبة إلى المعاهدة؛ ومبادئ المشاركة؛ وتقييم المخاطر ذات الصلة وإدارتها.

التطور والخبرة والفرص المتاحة لمشاركة المعاهدة مع القطاع الخاص

8- شاركت المعاهدة منذ إنشائها مع القطاع الخاص بطرق مختلفة. وتؤدي المعاهدة دورًا تنظيميًا في ما يتعلق بتيسير الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها، كما تقرّ بدور القطاع الخاص في تنفيذ المعاهدة وتشجعه.

9- وأنشأت المعاهدة نظامًا متعدد الأطراف للحصول على المنافع وتقاسمها، وهو يحتوي على أكبر تجمع للجينات في العالم متاح للبحث والتربية والتدريب للأغذية والزراعة. ويشترط النظام المتعدد الأطراف أن يدفع المتلقي الذي يسّوق تجاريًا صنفًا نباتيًا ما يتضمن مواد حصل عليها من النظام المتعدد الأطراف إلى صندوق تقاسم المنافع التابع للمعاهدة حصة عادلة من المنافع الناشئة عن تسويق ذلك المنتج، إذا ما استوفيت شروط معينة، على النحو المنصوص عليه في المادة 13-2 (د).

10- وقد شارك قطاع البذور الخاص في تنفيذ المعاهدة من خلال دوره كمراقب فاعل في مفاوضات المعاهدة وأيضًا من خلال تقديم مساهمات طوعية لمجالات تنفيذ المعاهدة، مثل صندوق تقاسم المنافع التابع للمعاهدة والصندوق العالمي لتنوع المحاصيل.

11- وهناك عدد من الأمثلة على مشاركة مجهزي الأغذية في مبادرات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وهي تشمل عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، بالتركيز بالتحديد على المحاصيل، مصممة لمساعدة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد شارك عدد كبير من بين أكبر 100 شركة أغذية في شراكات كهذه شملت التركيز على محاصيل معينة كالذرة الرفيعة والشعير والكسافا والكاكاو وفول الصويا والبن والشاي، من بين محاصيل أخرى.[6] وعلى نحو شبيه، وضع الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل استراتيجيات صون عالمية لسلع محصولية محددة تهم قطاع تجهيز الأغذية بهدف جمع أموال لتنفيذها.

12- وفي سياق وضع استراتيجية الإشراك هذه، أُخذت بالحسبان التجارب السابقة في المشاركة مع القطاع الخاص لتنفيذ المعاهدة، فضلًا عن التوصيات الناشئة عن التقييم المستقل لعام 2019 لاستراتيجية شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع القطاع الخاص لعام 2013، كما هي موثقة في استراتيجية المنظمة الجديدة لإشراك القطاع الخاص،[7] وعن مدخلات من خبراء خارجيين.

[6] المصدر: مؤسسة Syngenta للزراعة المستدامة، 2015.

[7] استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لإشراك القطاع الخاص للفترة 2021-2025.: https://www.fao.org/3/cb3353ar/CB3353AR.pdf

استراتيجية الإشراك

13- تتماشى رؤية هذه الاستراتيجية ويتماشى غرضها مع رؤية وغرض استراتيجية التمويل الشاملة للمعاهدة.[8]

الرؤية

14- من خلال الانخراط مع قطاع تجهيز الأغذية، يمكن تشكيل شراكات تمكّن من تعبئة مساهمات طوعية لتنفيذ أغراض المعاهدة وأحكامها بطريقة طويلة الأجل ومنسقة وتآزرية وفعّالة. ويتيح ذلك أيضًا حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، والمساهمة في زيادة وصون الأمن الغذائي والتغذوي، وتحسين سبل العيش والاقتصادات الريفية، ودعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ومواجهة تحديات التكيّف مع تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الغرض

15- تمكين الشراكات مع قطاع تجهيز الأغذية لدعم النظام المتعدد الأطراف وتنفيذ المعاهدة ككل، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك من خلال المساهمات المالية الطوعية، بالإضافة إلى موارد أخرى.

النهج

16- ستتبع استراتيجية الإشراك نهجًا تدريجيًا، ما يتيح تطوير واختبار وصقل المفاهيم والنماذج والأدوات لتوجيه مجموعة من الإجراءات الهادفة والفعّالة لانخراط المعاهدة مع قطاع تجهيز الأغذية. وسيتيح هذا النهج المجال للاستعراض والتعلّم والتشاور المنتظم مع أصحاب المصلحة في هذا القطاع لتعميق الفهم المشترك وتحديد الفرص ذات الاهتمام المشترك، لبناء شراكات استراتيجية ومستدامة بين المعاهدة وقطاع تجهيز الأغذية. وتقوم لجنة التمويل دوريًا بتحديث *خطة التنفيذ والرصد والاستعراض: استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية (مرحلة البدء)*[9] وهذه الخطة متاحة كوثيقة منفصلة.

17- ومن المتوقع أن تنطوي هذه الاستراتيجية على مشاركة ومساهمة طوعيتين من مجموعة من الشركاء بما يمكّن من تنفيذ المعاهدة، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن أيضًا أن تسترشد المشاركة بتجارب للمعاهدة قائمة حاليًا تمكّن المشاركة مع القطاع الخاص، كتلك التي ييسرها الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل في وضع استراتيجيات صون عالمية لسلع محصولية محددة، بعضها يهم قطاع تجهيز الأغذية. وستضطلع لجنة التمويل بدور قيادي في الإشراف على الأنشطة والنواتج المخطط لها لهذه الاستراتيجية وستضع لها معالم للتنفيذ وإجراءات رئيسية.

18- وسوف تُبذل في البداية جهود لتحديد القيمة الموعودة من المعاهدة لقطاع تجهيز الأغذية، وتطوير أدوات للتواصل، وتحديد نقاط الدخول ونماذج المشاركة الممكنة.

---

[8] القرار 2019/3، *استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة 2020–2025* **الفقرة 6**: رؤية جديدة لاستراتيجية التمويل: تمكّن استراتيجية التمويل الجهاز الرئاسي، والأطراف المتعاقدة، ووكالات التمويل، والمزارعين، والجهات الفاعلة الأخرى، من تأمين التمويل والموارد الأخرى لتنفيذ برامج المعاهدة الدولية على المدى الطويل وبطريقة منسقة ومتضافرة وفعالة. **الفقرة 14**: هدف استراتيجية التمويل هو تعزيز التوافر والقدرة على التنبؤ والشفافية والكفاءة والفعالية في توفير الموارد المالية لتنفيذ الأنشطة بموجب المعاهدة، وفقًا للمادة 18 من المعاهدة.

[9] المرفق 1 وقائع الاجتماع الخامس (15–17 فبراير/شباط 2022): http://www.fao.org/3/cb9206en/cb9206en.pdf

19- وستسترشد هذه العناصر بالمزيد من التحليل، وباستخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وبتحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك بين المعاهدة وقطاع تجهيز الأغذية.

20- وسيجري المزيد من تنقيح العناصر التي جرت بلورتها من خلال مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك من هم من قطاع تجهيز الأغذية، مثل منصات ورابطات الصناعة، وغير ذلك من الجهات الفاعلة ذات الصلة في القطاع الخاص. وسيشمل ذلك تحديد آلية استشارات أولية تيسّر التباحث مع أصحاب المصلحة هؤلاء.

قطاع تجهيز الأغذية: الوصف والنطاق والقطاعات

21- قطاع تجهيز الأغذية، أو قطاع تصنيع الأغذية والمشروبات، هي مرحلة واحدة في سلسلة الإنتاج الزراعي والغذائي الشاملة والمعقدة التي تبدأ بصناعات المدخلات التي تزود المزارعين بالمنتجات التي يحتاجون إليها لإنتاج محاصيلهم ومواشيهم، وتتدفق فيها المنتجات عبر سلسلة القيمة الغذائية، وصولًا إلى المستهلكين النهائيين.

22- وقطاع تجهيز الأغذية واسع للغاية ويشمل مجموعة واسعة من المؤسسات، من شركات وصناعات وطنية كبرى ومتعددة الجنسيات، إلى شركات وصناعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر، وكذلك مزارع أسرية في العديد من البلدان.

23- وكجزء من وضع هذه الاستراتيجية، أجرى خبير خارجي تحليلًا[10] لقطاع تجهيز الأغذية، بما في ذلك الاتجاهات والدوافع، والقيمة الموعودة للمعاهدة. كما سلّط التحليل الضوء أيضًا على كون قطاع تجهيز الأغذية شديد التنوع وبالغ التجزئة. وقد تقرر لجنة التمويل تكليف إجراء مزيد من الدراسات في المستقبل لضمان بقاء النُهج التي تجري بلورتها في إطار هذه الاستراتيجية ملائمة، بما في ذلك في سياقات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

لماذا الشراكة مع قطاع تجهيز الأغذية؟

24- هناك العديد من مجالات التآزر بين قطاع تجهيز الأغذية والمعاهدة، وفوائد مختلفة يعزز بعضها بعضًا لنجاح عمل الطرفين.

25- وتشمل الفوائد التي تعود على المعاهدة من الشراكة مع قطاع تجهيز الأغذية الفوائد المتصلة بالتواصل والمعرفة والتكنولوجيا والابتكار. وقد تولد الشراكات تواصلًا مشتركًا بشأن التنوع البيولوجي والنظم الغذائية المستدامة، ومعارف وبيانات في الوقت الفعلي، ومعلومات عن السوق وأفضل الممارسات، كما قد تيسّر النشر الفعال للمعلومات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

26- وتشمل القواسم المشتركة مع المعاهدة معالجة قضايا مثل التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، ونقل التكنولوجيا/بناء القدرات، والتنويع الزراعي، ودعم الزراعة الأسرية، وتقاسم المنافع. ومن المجالات الأخرى التي يمكن استكشافها الأغذية النباتية ومساهمة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لماذا ينبغي للقطاع الخاص عقد شراكة مع المعاهدة؟

[10] http://www.fao.org/3/CB6664EN/CB6664EN.pdf

27- يرتبط قطاع تجهيز الأغذية ارتباطًا وثيقًا بقطاع البذور ويعتمد عليه، ويمكنه الاستفادة من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والتنوع البيولوجي الزراعي، والحصول على البذور على نحو مستدام، والشراكات الفريدة التي توفرها جميعًا نظم المعاهدة.

28- وقد يفيد التنفيذ الناجح للمعاهدة قطاع تجهيز الأغذية، بما في ذلك في مجالات البحث والتطوير، واستمرار حصول المزارعين على بذور موثوقة ومتنوعة، والتصدي للأخطار التي تتهدد البيئة وسلسلة الإمدادات.

29- وفي ما يتعلق بالشركات التي لديها مبادرات قائمة حاليًا في مجال البذور، يمكن النظر إلى الارتباط بالمعاهدة على أنه إقرار رسمي بجهود هذه الشركات في هذا المجال. أما بالنسبة إلى الشركات التي ليست لديها أي مبادرات محددة تتعلق بالبذور لكنها تقرّ بأهمية البذور في جهوده التواصل التي تبذلها في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية، فيمكن النظر إلى الارتباط بالمعاهدة على أنه مبادرة رسمية تشهد على إدراكها لأهمية البذور.

30- ويمكن أن تكون المعاهدة وسيطًا موثوقًا به للتحالفات ذات الصلة. فالمعاهدة قادرة على الجمع بين الحكومات والقطاع الخاص وتيسير التباحث بين الطرفين بشأن الأولويات المشتركة ومسائل الحوكمة والسياسات والاستثمارات.

مجالات المشاركة مع قطاع تجهيز الأغذية

31- سيجري تنقيح المجالات المحتملة للمشاركة والشراكة مع قطاع تجهيز الأغذية استنادًا إلى مزيد من التحليل لمجالات التآزر بين المعاهدة وهذه الصناعة. ويتوقع أن تشمل مجالات المشاركة الواسعة تلك التي حددت منظمة الأغذية والزراعة في استراتيجيتها الجديدة أن لها الأولوية في مشاركتها مع القطاع الخاص، على النحو المبين أدناه:

(أ) الحوار بشأن السياسات
(ب) تنمية القدرات
(ج) تعبئة الموارد
(د) التعاون الفني
(هـ) المعرفة والبحوث
(و) الدعوة والإعلام
(ز) الابتكار
(ح) تبادل البيانات وتعميمها ونشرها
(ط) دعم التمويل والاستثمار
(ي) التواؤم مع أهداف التنمية المستدامة
(ك) الدعوة لأهداف التنمية المستدامة

الدعم الكامل لفرص المشاركة الدولية والإقليمية والوطنية

32- ستقوم الأطراف المتعاقدة في المعاهدة بدور حاسم في ترويج وتمكين الاستثمارات في قطاع تجهيز الأغذية في بلدانها، كما بشكل أعم في تنفيذ المعاهدة. وستستكشف استراتيجية المشاركة الدعم المطلوب وتطور أدوات ونماذج لاختبارها وإتاحتها للمساعدة في إشراك قطاع تجهيز الأغذية وتطوير الشراكات معها على الصعد الوطنية والإقليمية

والدولية، مع الأخذ بالاعتبار السياقات الوطنية والإقليمية المختلفة، وبأكثر من لغتين من لغات الأمم المتحدة إذا أمكن ذلك.

مبادئ المشاركة

33- ينبغي إدماج مبادئ المشاركة في جميع مراحل تفعيل هذه الاستراتيجية. وتتماشى هذه المبادئ مع تلك المنصوص عليها في استراتيجية المنظمة الجديدة لإشراك القطاع الخاص وتبني عليها، بما في ذلك، من دون ترتيب معين، ما يلي:

(أ) إظهار مساهمة واضحة في تحقيق المعاهدة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بتنفيذ المعاهدة؛

(ب) احترام قيم المعاهدة ومنظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة؛

(ج) عدم المساس بحياد المعاهدة وعدم انحيازها أو نزاهتها أو استقلاليتها أو مصداقيتها أو سمعتها؛

(د) إدارة المشاركة بفعالية وتجنّب تضارب المصالح أو أي مخاطر أخرى على المعاهدة؛

(هـ) إظهار مساهمة واضحة في ولاية المعاهدة وأغراضها والأهداف الإنمائية الوطنية لأعضائها؛

(و) احترام الطبيعة الحكومية الدولية للمعاهدة وسلطة اتخاذ القرار لدى أعضائها، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة والقواعد الأخرى ذات الصلة؛

(ز) القيام من دون أي تنازلات بدعم وتعزيز النهج العلمي القائم على البراهين والمتسم بالحياد وبالاستقلالية الذي يستند إليه عمل المعاهدة؛

(ح) حماية المعاهدة من أي تأثير لا مسوّغ له، لا سيما على عمليات وضع وتطبيق السياسات والقواعد والمعايير؛

(ط) قيام المشاركة على أسس الشفافية والانفتاح والشمول والمساءلة والنزاهة والاحترام المتبادل.

تقييم المخاطر وإدارتها

34- يتوقع أن تقوم مجموعة متنوعة من مختلف أصحاب المصلحة والقنوات في المعاهدة بالمشاركة مع قطاع تجهيز الأغذية وعقد شراكات معه.

35- وعندما تنخرط المعاهدة أو تدخل في شراكة مع قطاع تجهيز الأغذية من خلال أمانة المعاهدة، يمكن النظر في تقييم المخاطر وإدارتها استنادًا إلى تلك المجالات المحددة في استراتيجية المنظمة لمشاركة القطاع الخاص للفترة 2021-2025، وهي:

(أ) تضارب المصالح؛

(ب) التأثير غير المسوّغ أو غير السليم الذي يمارسه الكيان المعني من كيانات القطاع الخاص على المعاهدة، ولا سيما، على سبيل المثال لا الحصر، على السياسات والقواعد ووضع المعايير؛

(ج) التأثير السلبي على نزاهة المعاهدة أو استقلاليتها أو مصداقيتها أو سمعتها أو ولايتها؛

(د) استخدام المشاركة في المقام الأول لخدمة مصالح الكيان المعني من كيانات القطاع الخاص، بحيث تكون الفائدة للمعاهدة محدودة أو معدومة؛

(هـ) منح المشاركة للكيان المعني من كيانات القطاع الخاص مصادقة على اسمه أو علامته التجارية أو منتجه أو وجهات نظره أو نشاطه؛

(و) الغسل الأزرق (blue washing)[11] للكيان المعني من كيانات القطاع الخاص من خلال المشاركة مع المعاهدة؛

(ز) إخفاق الشراكة في توفير الفوائد المتوقعة.

التنفيذ والرصد والتقييم وإعادة التخطيط

36- من المتوخى أن تكون استراتيجية الإشراك وثيقة حية تتبع نهجًا متكررًا أو "تدريجيًا" ويمكن تحديثها دوريًا. وتماشيًا مع ترتيبات الرصد والاستعراض في استراتيجية تمويل المعاهدة، ستقوم لجنة التمويل بانتظام برصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإشراك وتقديم أحدث المعلومات إلى الجهاز الرئاسي على أساس منتظم وتقديم توصيات بشأن التعديلات.

[11] يفهم مصطلح "الغسل الأزرق" عمومًا على أنه ممارسة تسويقية تتبناها مؤسسات وشركات تتمثل بتشكيل علاقات تعاون وروابط مع كيانات الأمم المتحدة لجعل سلعها أو خدماتها أكثر جاذبية للمستهلكين وحملة الأسهم بالمبالغة في تصوير التزامها بالممارسات الاجتماعية والأخلاقية المسؤولة.